

الميثاق الثاني

مشروع التربية والتكوين من أجل قابلية التشغيل

220
مليون دولار

يهدف مشروع "التربية والتكوين من أجل قابلية التشغيل"، الذي خصص له غلاف مالي قدره 220 مليون دولار، إلى تعزيز قابلية تشغيل الشباب من خلال تحسين جودة وملاءمة برامج التعليم الثانوي والتكوين المهني وضمان الولوج المتكافئ لهذا التعليم، وذلك بهدف الاستجابة بشكل أفضل لحاجيات القطاع المنتج. ويضم هذا المشروع ثلاثة أنشطة، وهي "التعليم الثانوي" و"التكوين المهني" و"التشغيل".

نشاط "التعليم الثانوي" (111,4 مليون دولار أمريكي) يتمحور حول ثلاثة مكونات رئيسية، هي:

- أ - بلورة نموذج مندمج لتحسين مؤسسات التعليم الثانوي تحت مسمى "ثانوية التحدي"، قائم على تعزيز استقلاليتها الإدارية والمالية، وتشجيع اعتماد منهج تربوي يتمحور حول التلميذ، وتحسين المحيط المادي للتعليمات بفضل إنجاز عمليات إعادة تأهيل ملائمة للبنيات التحتية المدرسية وتوفير التجهيزات الضرورية للابتكار البيداغوجي. ويتم تنزيل هذا النموذج على مستوى 90 مؤسسة للتعليم الثانوي، تتوزع على ثلاث جهات (طنجة-تطوان-الحسيمة، وفاس-مكناس، ومراكش-آسفي). ويهدف دعم وضمان استدامة التدخلات المبرمجة برسم هذا المكون، يساهم "صندوق الشراكة للتعليم من أجل قابلية التشغيل" في تمويل أنشطة مبتكرة تساهم بشكل كبير في تجويد التعليمات، من خلال إقامة شراكات بين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية؛
- ب - تعزيز نظام تقييم تعليمات التلاميذ ونظام المعلومات "مسار"؛
- ت - بلورة مقارنة جديدة لإصلاح التلاميذ وصيانة البنيات التحتية والتجهيزات المدرسية.



نشاط "التكوين المهني" (80,42 مليون دولار أمريكي) يتمحور حول المكونين التاليين:

- أ - إنشاء صندوق "شراكة" المخصص لتمويل مشاريع تهدف إلى إحداث أو توسعة مراكز للتكوين المهني يتم تدبيرها في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص، أو تيسير انتقال مراكز عمومية للتكوين المهني من نمط تدبير تقليدي إلى نمط للتدبير قائم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص وغايته الاستجابة للطلب؛
- ب - دعم تفعيل إصلاح التكوين المهني.



نشاط "التشغيل" (27 مليون دولار أمريكي) يشمل المكونات الأربعة التالية:

- أ - دعم تجويد وإدماج منظومة رصد سوق الشغل؛
- ب - النهوض بالتشغيل المدمج للفئات التي تلاقى صعوبة في الاندماج في سوق الشغل، خاصة النساء والأشخاص الذين لا يتوفرون على شواهد دراسية وكذا خريجي التعليم العالي أو التكوين المهني الذين يوجدون في وضعية بطالة لفترة طويلة، وذلك من خلال اعتماد التمويل القائم على النتائج للبرامج والخدمات المصاحبة للإدماج المهني لهذه الفئات؛
- ت - دعم تقييم أثر سياسات التشغيل وسوق الشغل؛
- ث - دعم النهوض بالمساواة بين الجنسين في الوسط المهني.

